دور المؤسسات العقابية في الادماج الاجتماعي للمساجين
الدراسة الميدانية بمؤسسة إعادة الادماج الاجتماعي للأحداث سطيف

بقلم: د. محمد امين قرواني
جامعة كجكد لمين دباغين سطيف2

ملخص:

تكاد تترسخ فكرة العقاب عند أي واحد منا وربطها بالسجن، هذا التصور ارتبط مدلوله عبر مختلف الأزمنة والتاريخ القديم لنشأة السجن، غير أن هذا المفهوم تغير مع مرور الزمن، وأصبح السجن أو المؤسسة العقابية كما تسمى في العصر الحديث تغيير في أداء وظيفتها، وقد رافق هذا التغيير تطور في معاملة السجين نفسه، حيث يتم النظر إليه كشخص يحتاج إلى العلاج والرعاية.

لذا فإن تغير السجن إلى مؤسسة إعادة التربية والتأهيل يساعد على إعادة إدماج السجناء في النسيج الاجتماعي من جديد ويضمن بنسبة معتبرة عدم العود إلى الانحراف، وعليه سنتناول من خلال هذه الدراسة أن نتناول تحول فكرة العقاب إلى علاج، وتغيير وظيفة السجن إلى إعادة تربية وتأهيل، بالإضافة إلى التعرف على مختلف البرامج التعليمية والعلاجية للسجناء داخل المؤسسات العقابية، وإعادة إدماجهم في المجتمع من جديد.

أولا- مشكلة الدراسة:

تعاني المجتمعات منذ عصور قديمة من ظاهرة الانحراف والجريمة، وقد استفحلت الظاهرة في الوقت الراهن وأصبحت أكثر انتشارا وفي تزايد مستمر وبطرق متنوعة، وهي من الظواهر التي تهدد استقرار المجتمع وذلك لما تحدثه من اضطرابات في مختلف النظم المشكلة له.

تحرص الدول والحكومات اليوم على توفير الأمن والاستقرار لشعوبها، وتعمل على تسخير كل الوسائل المتاحة للتقليل من هذه الظاهرة التي تهدد الأمن العام للمجتمع ولذلك تعالت الأصوات بضرورة دراسة الظاهرة علميا والوقوف ضد انتشارها والتقليل من نسبها، وذلك بمعرفة أسبابها وتقديم الحلول الملائمة لها.

وقد تعددت أساليب وطرق مكافحة الجريمة عبر العصور، منها من يجنح إلى اللين وينظر إلى المنحرف أو المجرم باعتباره ضحية يحتاج إلى المساعدة وإعادة التربية والتأهيل ليعاد إلى أحضان المجتمع، ومنها من يرى أن أسلوب الردع والقسوة هو الحل للرد على كل فعل وسلوك يحدث خللاً في النسق الاجتماعي ويشكل تهديدا للنظام الاجتماعي العام. فشيدت المباني والمحاكم والأماكن الخاصة لعزل المنحرفين عن المجتمع ومعاقبتهم لما اقترفوه من أعمال تخل بالنظام العام للمجتمع، وهذه الأماكن تعرف بالمؤسسات العقابية أو السجون.

والواقع اليوم يكشف أن هذه السياسة الردعية لم تحد أو تقلل من هذه الظاهرة، فحسب التقارير الرسمية للمكتب العربي لمكافحة الجريمة التابع لمجلس وزراء الداخلية العرب أن الجرائم العامة ضد الإنسان التي سجلت في الدول العربية خلال السنوات 1995 إلى غاية 2000 بأنواعها ارتفع من 104409 جريمة سنة 1995 لتصل في سنة 2000 إلى 726311 جريمة[1].

الأمر الذي يحتم على الباحثين الاجتماعيين والنفسانيين ورجال القانون ضرورة الاهتمام بالظاهرة ونظراً لما يثير انتشارها من اضطراب في العلاقات الإنسانية والقيم والعادات السائدة،

[1]- عباس أبوشامة، **جرائم العنف وأساليب مواجهتها في الدول العربية**، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003، ص146 .

وما تشكله من عرقلة النسق الاجتماعي، فعلماء الاجتماع يرجعون تفسير الانحراف والجريمة إلى عوامل ترتبط بالبيئة الاجتماعية التي يعيشها الإنسان، والمشكلات الاجتماعية المسببة له.

واستنادا إلى ما سبق ظهرت العديد من المدارس الفكرية التي تهتم بمعالجة الانحراف والجريمة، والتركيز على المنحرفين وطرق الوقاية من الانحراف، وتقديم العلاج والتأهيل داخل المؤسسات العقابية وإعادة إدماجهم بعد الإفراج عنهم، ومن أبرزها مدرسة الدفاع الاجتماعي، ومدرسة التأهيل، ومدرسة العلاج والإدماج وغيرها، حيث تدعو إلى الاهتمام بالمساجين وتقديم العلاج والتأهيل كبديل للعقاب، وتقديم الرعاية الاجتماعية داخل السجون وإدماجهم بعد الإفراج عنهم، وهذا بهدف معالجة هذه الظاهرة والتقليل منها والحد من انعكاساتها.

وتعتبر قضية إعادة إدماج المساجين من القضايا والمسائل المهمة في الوقت الراهن باعتبار أن هذه الفئة هي جزء من المجتمع لا يمكن تجاهلها، وذلك لما لها من تأثير على أمن واستقرار المجتمع، وقد دعت دول العالم بعد انعقاد المؤتمر الدولي الأول لمكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين الذي انعقد عام 1955في جنيف برعاية الأمم المتحدة إلى ضرورة تقديم الرعاية الاجتماعية للمساجين وبعد الإفراج عنهم. وفي المؤتمر الثاني لهيئة الأمم المتحدة المنعقد في لندن عام 1960، دعا إلى ضرورة بذل كافة الجهود اللازمة لتقديم الرعاية للمساجين، وحسن معاملتهم داخل السجون، ودعوة جميع شرائح المجتمع إلى المساهمة في ذلك.

ولقد عملت الجزائر كغيرها من الدول بهذه القرارات واستعانت بتجارب الدول في مجال إعادة إدماج المساجين وذلك بإدخال جملة من الإصلاحات في السياسة العقابية والاهتمام أكثر بالسجناء، ومحاولة تأهيلهم من جديد وإعادة إدماجهم في المجتمع مرة ثانية وخاصة بعد صدور قانون إصلاح السجون في 19 أكتوبر 1999 الذي نص على إعادة بناء السجون وتحديث الهياكل العقابية، وصدور قوانين خاصة بمعاملة المساجين وتقديم العلاج المناسب لهم وإعادة إدماجهم من جديد في المجتمع وهي تهدف في مجملها إلى تقديم كافة أساليب الرعاية الاجتماعية والدعم لهذه الفئة والدعوة إلى مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في إعادة تأهيلهم داخل السجون وتغير سلوك المنحرفين وتعديلهم.

وعليه ترتبط مسؤولية جميع شرائح المجتمع ومختلف مؤسساته وتنظيماته الرسمية

وغير الرسمية في تحسين أوضاع المجتمع، وتحقيق الأمن والاستقرار والتقدم.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة العلمية للبحث في جوهر الموضوع، والوقوف على واقع إدماج المساجين في الجزائر، والاطلاع على مساهمة المؤسسة العقابية ودورها في إعادة إدماج المساجين، وبالتالي تبرز لنا العديد من التساؤلات الهامة في هذا البحث، جاءت على النحو التالي:

1. ما هي الأساليب التي يتبعها المكونون والمربون داخل المؤسسة العقابية الهادفة إلى تعديل سلوك المساجين؟

2. هل للبرامج والأنشطة التي يتبعها المكونون والمربون داخل المؤسسة العقابية دور في الإدماج الاجتماعي للمساجين؟

3. ما مدى أهمية دور المكونون والمربون في التقليل من نسب عود المساجين إلى الانحراف؟

4. هل يواجه عناصر المكونون والمربون عراقيل تحد من أدائهم لأدوارهم؟ وما هي الحلول المقترحة لها؟

ثانيا- مفاهيم الدراسة ودلالاتها النظرية:

1- الدور: باعتباره "مجموعة مترابطة من الأنشطة التي يقوم بها الأفراد، فالدور يتضح لدى الفرد عند تفاعله داخل جماعته، وذلك بخوضه لمجموعة من المعايير تفرضها عليه هذه الأخيرة (الجماعة)، وتحدد له واجباته، وحقوقه من خلال المركز والمكانة التي يشغلها، ومن ثم فإن كل دور مرتبط بالآخر".

2- المؤسسة العقابية: يقصد بالمؤسسة العقابية الأماكن التي تخصصها الدولة لتنفيذ العقوبات والتدابير المانعة للحرية على المحكوم عليهم بها[1]، وينظر إلى السجون على أنها مؤسسات علاجية وتأهيلية وليست مؤسسات عقابية وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار المؤسسة

[1]- فوزية عبد الستار، **مبادئ علم الإجرام والعقاب**، ط5، درا النهضة العربي للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1985، ص307.

العقابية أو السجن لها وظائفها ودورها وأهدافها، على أنها أماكن يتم إيداع الأفراد المحكوم عليهم بعقوبات مقيدة للحرية لفترة زمنية محددة حسب نوع الجريمة، تهدف إلى علاج وتأهيل ورعاية المسجونين وإصلاح سلوكهم، وتمكينهم من العودة إلى المجتمع مرة أخرى.

3- **الاندماج الاجتماعي:** "هو عملية متابعته الأفراد قبل انحرافهم أو وقوعهم في الجرم، وبعد وقوعهم فيه أثناء فترة إيداعهم السجن وبعد الإفراج عنهم. تأخذ طابعاً علاجياً للمنحرفين والمجرمين، وترتكز على التأهيل الشامل والمتكامل لشخصية الفرد في مختلف الجوانب الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والدينية والتعليمية والمهنية، وتمكن الأفراد من الاندماج في الحياة الاجتماعية بعد الإفراج عنهم أو قبله، وذلك لمحاولة التقليل من الانحراف والعودة إلى ارتكاب أية أفعال وممارسات تهدد المجتمع وقوانينه".

4- السجين: أن السجين هو كل شخص بالغ أودع السجن أو المؤسسات العقابية، بناء على صدور أحكام قضائية، صدرت بحق المتهم وفقا لما اقترفه من جرائم تهدد أمن وسلامة المواطنين، وإخلال بالنظام العام في المجتمع".

ثالثا- أهمية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية دور المؤسسات العقابية في المساهمة في إعادة الإدماج الاجتماعي للمساجين والعناية بهم خلال مراحل الإدماج، والبرامج التأهيلية والتربوية والاجتماعية التي تمكنهم بعد الخروج من السجن الاندماج في الحياة الاجتماعية وتحقيق التكيف الاجتماعي لهم.

رابعا- أهداف الدراسة:

1- التعرف على ما مختلف الأدوار التي تقوم بها المؤسسة العقابية الرامية لإعادة إدماج المساجين في المجتمع.
2- التعرف على البرامج التأهيلية والتعليمية داخل المؤسسات العقابية.
3- التعرف على احتياجات المساجين بهدف معالجة الظاهرة المدروسة.
4- التعرف على أهم الصعوبات التي تواجه المساجين بعد الإفراج عنهم في المجتمع.

خامسا- مراحل تطور ونشأة المؤسسات العقابية:

يعتبر تطور المؤسسات العقابية بالمفهوم الحالي ليس وليد اليوم، وإنما كان نتيجة لتطور طويل عبر مختلف الأزمة والعصور ويكون من المفيد في هذا الفصل التعرض إلى ظهور المؤسسات العقابية، وأنظمتها وأسلوب معاملة المساجين داخلها، ووظيفتها ودورها وأهدافها والعوامل التي أثرت فيها حتى أضحت بهذا الشكل اليوم .

ويشير عبد القادر القهواجي " إلى أن تطور السجون ارتبط بتطور أغراض العقوبة، ففي المجتمعات القديمة كان الغرض من العقوبة هو إضفاء شعور الانتقام على المجني عليه، وكانت السجون في تلك الحقبة من الزمن مجرد أماكن يحتجز فيها المتهم أو المحكوم عليه إما انتظارا للمحاكمة أو تنفيذا للعقوبة فيه، فكانت إما زنزانات مظلمة تحت سطح الأرض أو حفر عميقة يصعب الخروج منها وإما فجوات داخل الأشجار الفخمة أو أقفاص معلقة، وفي جميع الأحوال لم يكن الإشراف عليها منوطا بأمر السلطة العامة بل يتولاه أفراد عاديون...، يضاف إلى ذلك قسوة الحياة داخل هذه السجون وعدم توفر الرعاية الصحية للسجناء وعدم الاهتمام بتغذيتهم وتكدسهم دون تمييز أو تصنيف[1].

ووصف السجون قديما يمكننا من معرفة تطورها وواقعها وأهدافها، إذاً لم تكن حسب هذا الوصف إلا أماكن لتنفيذ العقوبة والانتقام من الأفراد المسجونين.

إن ظهور المؤسسات العقابية بشكلها الحالي لم يكن سوى قرنين من الزمن أما السجن في حد ذاته وجد في جميع المجتمعات تقريبا وفي كل الأزمنة منذ ظهور المجتمعات المنظمة، حيث وردت الإشارة إليه في القرآن الكريم في قصة يوسف عليه السلام في قوله تعالى: " قال ربي السجن أحب إلي مما يدعونني إليه"[2].

وتشير المصادر التاريخية إلى ظهور السجون وإقرار العقوبة إلى العصر الروماني، وقد كان الحاكم يودع الأشخاص الذين يشكلون خطرا عليه وعلى سلطته وعلى الأمن العام في حين

---

[1]- علي عبد القادر قهوجي وفتوح عبد الله الشاذلي، **علم الإجرام والعقاب**، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1998، ص275.

[2]- **سورة يوسف**، الآية رقم: 33.

يعتقد أبو الفتوح أبو المعاطي أن ظهور السجون مقترن بتنفيذ العقوبة ولم يظهر إلا في الحضارة الفرعونية[1].

ومن خلال هذا يمكن القول أن تطور السجون عبر مختلف العصور كان نتيجة لتطور وظيفة السجون ودورها في تحقيق أغراض العقوبة، بالإضافة إلى تأثرها بالاتجاهات الفكرية والفلسفية، والدينية التي كان لها دور بارز في تغيير وظيفية السجون إلى ما هي عليه اليوم والتي تسعى بدورها في الاهتمام بالمسجون وتوفير كافة الظروف الملائمة التي تساعد على إدماجه في المجتمع.

أما المرحلة الثانية من تطور نشأة السجون كانت ما بعد القرن 18 فرغم أن مرحلة العصور الوسطى تأثرت بالأديان السماوية وخاصة الدين المسيحي، إلا أن كثيرا من الممارسات الفردية كانت بعيدة كل البعد عن التعاليم الدينية. لكن التحولات والتغيرات التي حدثت في المجتمع الأوربي وتراجع الأنظمة الإقطاعية أمام انتشار الرأسمالية ساهم في إحداث تغيير واضح في اتجاهات جديدة للعملية العقابية، حيث ظهر تحول كبير فيها وكان أهم تغيير هو التحول من العقاب كهدف بحد ذاته إلى محاولة إصلاح من اقترف عملا يخالف النظام .

وتميزت هذه المرحلة عن سابقاتها كونها تجاوزت الآراء الفردية التي كانت تدعو إلى إصلاح السجون حيث تبلورت اتجاهات ومذاهب فكرية تحمل في طياتها مجموعة من الآراء والأفكار أدت إلى تغيير شكل العقاب وتعميق مفاهيم أخرى .فنجد حركات الإصلاح الاجتماعي للسجون التي تزعمها "بيكاريا" سنة 1764م، وحذا حذوه آخرون مثل جون هيوارد وبنيتام وذلك بالدعوة إلى إلغاء أساليب التعذيب وشتى أنواع العقوبات البدنية في معاملة المجرمين وإحلال فكرة التهذيب والإصلاح محل فكرة الانتقام والردع.

ويعتبر بروز الحركات الإصلاحية والمدارس الفكرية التي تناولت النظم والتشريعات العقابية، راجع لتنوع الفلسفات الفكرية التي تدعو للحرية والمساواة وحماية حقوق الفرد والمجتمع في هذه المرحلة.

[1]- أحسن مبارك طالب، **العمل الطوعي لنزلاء المؤسسات الإصلاحية**، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الإنسانية، الرياض، السعودي، 2000،ص35.

سادسا- نظام المؤسسات العقابية في الجزائر.

لقد أخذ المشرع الجزائري بالنظام التدريجي وهو أحدث النظم العقابية التي عرفتها التشريعات، نظرا للمزايا التي يتمتع بها هذا النظام كتحقيق التدرج في العقوبة من الشدة إلى الخفة حيث تنص المادة: 33 من قانون تنظيم السجون وإعادة التربية على ما يلي: "يطبق النظام التدريجي في مؤسسات إعادة التربية وفي المراكز المختصة بالتقويم، ويشتمل النظام التدريجي في البيئة المغلقة على إنجاز متتابع لثلاثة أطوار من الحبس:

- طور الوضع في السجن الانفرادي الذي يعزل فيه المسجونين ليلا ونهارا.
- الطور المزدوج للحبس يعزل فيه المسجونين ليلا فقط.
- طور الحبس الجماعي"[1].

ثم يقضي في نظام الحرية النصفية في مؤسسات شبه مفتوحة وذلك في المادة 144 من قانون تنظيم السجون وإعادة التربية بقولها: "إن نظام الحرية النصفية هو استخدام المحكوم عليهم خارج المؤسسة في كل نوع من الشغل أثناء النهار من غير مراقبة مستمرة من طرف الإدارة".

- ثم يقضي بعد ذلك في المؤسسات المفتوحة حيث يعمل من خلالها في مؤسسات بعيدة زراعية أو صناعية دون حراسة أمنية وذلك في المادة 145 من قانون تنظيم السجون وإعادة التربية بقولها: "إن مؤسسة البيئة المفتوحة تمتاز بنظام يركز على قبول الطاعة وعلى شعور المحكوم عليهم بالمسؤولية اتجاه المجتمع الذي يعيش فيه وعلى عدم الالتجاء إلى أساليب الرقابة المألوفة"[2].

[1]- وزارة العدل،"المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج"، مجلة **رسالة الإدماج**، العدد الثاني، الجزائر، أوت 2005.

[2]- نفس المرجع.

1- أساليب المعاملة داخل المؤسسات العقابية ومراكز إعادة التربية .

ستقتصر الدراسة في هذا العنصر على أهم هذه الأساليب في المؤسسات العقابية والإصلاحية الحديثة، وهي التصنيف، التعليم، التهذيب، الرعاية الصحية والاجتماعية، وذلك بصورة مختصرة.

1.1- تصنيف المحكوم عليهم:

التصنيف هو عملية تقسيم المحكوم عليهم لفئات معينة طبقا للسن والجنس والعود والحالة الاجتماعية وتوزيعهم بناء على ذلك في مختلف المؤسسات العقابية كي تقوم بإجراء بحوث أخرى فرعية يتخذ على أساسها أسلوب المعاملة العقابية الملائمة للتأهيل الاجتماعي[1].

ومن خلال هذا التعريف تبدوا لنا أهمية التصنيف واضحة فهو يعتبر أسلوبا ناجحا في تحقيق التأهيل والإصلاح لأن تقسيم المجرمين إلى فئات متجانسة، أي وضع المجرمين الذين تجمعهم ظروف متشابهة في مجموعة واحدة، وإخضاعهم لبرنامج تأهيلي واحد من شأنه أن يحقق التأهيل والإصلاح للمجرمين، وهذا التصنيف يقوم على عدة أسس هي:

أ- النوع: بمعنى الفصل بين الرجال والنساء ووضع كل نوع في مؤسسة عقابية خاصة به وذلك بهدف منع قيام علاقات جنسية غير مشروعة.

ب- السن: وهو الفصل بين الصغار والكبار حيث يوضع الأحداث في مؤسسة خاصة بهم والبالغين في مؤسسة أخرى وهذا بهدف اجتناب التأثير السيئ للكبار على الصغار.

ج- السوابق: "يتم تصنيف المحكوم عليهم إلى طوائف المبتدئين الذين ارتكبوا الجريمة لأول مرة والذين عادوا إلى ارتكاب الجريمة مرة أخرى والمعتادين على الإجرام، فالمبتدئين يكونون أكثر مرونة وأكثر تقبلا للتأثير الصالح فتوجه إليهم معاملة عقابية خاصة"[2].

د- مدة العقوبة: والمراد بهذا الأساس أن يتم الفصل بين المحكوم عليهم بمدة طويلة والمحكوم عليهم بمدة قصيرة، فأصحاب الفئة الأولى من الطبيعي أنهم يشكلون خطورة كبيرة، نظرا لمدة العقوبة، فلهذا كان من الأحسن إبعادهم عن الفئة الثانية باعتبارها أقل خطورة، وفضلا عن

[1]- نظير فرج مينا، **الموجز في علم الإجرام والعقاب**،ط2، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1993، ص197.
[2]- فوزية عبد الستار، المرجع السابق، ص357

هذا فإن مدة العقوبة تتعلق بفترة التأهيل والإصلاح، فكلما كانت المدة قصيرة كلما كانت فترة التأهيل هي الأخرى قصيرة.

هـ- الحالة الصحية: وتعني الفصل بين المرضى والأصحاء وقد يكون المحكوم عليهم مصابين بأمراض نفسية وعقلية أو مدمنين على الخمر أو المخدرات، وأن الهدف من هذه التفرقة هو تفادي انتقال العدوى إلى الأصحاء إلى جانب تقديم الرعاية الصحية لهذه الفئة المريضة، فعلاج المرضى يعني قدرتهم على التكيف مع الحياة الاجتماعية من جديد.

2.1- التعليم والتهذيب:

إن لكل من التعليم والتهذيب دور مهم في إعادة تأهيل المحكوم عليهم وإصلاحهم، ولذا سوف نتكلم عن التعليم أولا ثم التهذيب.

أ- التعليم: يقصد بالتعليم بصورة عامة تلقين الإنسان دروس جيدة وتزوده بمعلومات كثيرة، وللتعليم أهمية كبيرة في تأهيل المحكوم عليهم حيث أنه يقضي على الخطورة الإجرامية الكامنة في نفسية المجرم بتثقيفه وتحسين مستواه الذهني والفكري، كما يساعد "على تنمية المبادئ والقيم الخلقية السامية ومراعاة الحقوق والواجبات في المجتمع، مما يساهم في بناء شخصية السجين ويعينه على مواجهة الصعاب سوآءا من حيث التكيف الاجتماعي داخل المؤسسة أو خارجها، أومن حيث الإحاطة بالمشاكل الاجتماعية والأساليب الصحية لحلها والتغلب عليها دون اللجوء إلى الطريق الإجرامي"[1].

والتعليم داخل المؤسسة العقابية على نوعين تعليم عام وتعليم فني، فالتعليم العام يشمل الكتابة والقراءة وبعض المعلومات الرئيسية وهو إجباري، أما التعليم الفني فهو يتمثل في تعليم السجناء بعض الأنشطة والمهن التي تتفق مع رغبتهم لتمكنهم فيما بعد من كسب رزقهم وقوتهم، ويتم هذا التعليم عن طريق وسائل عديدة ومتنوعة منها إعطاء دروس ومحاضرات من طرف أشخاص متخصصين ومتدربين، وتسمح هذه الوسيلة بتنمية القدرات

[1]- محمد شلال العاني، علي حسن طوالبه، **علم الإجرام والعقاب**، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، 1998، ص355.

الذهنية والفكرية للسجناء، كذلك يمكن تعليم النزلاء عن طريق المطالعة" وهي قراءة الكتب العلمية والثقافية ويتطلب ذلك أن تحتوي المؤسسة العقابية على مكتبة تضم ما يحتاج النزلاء من كتب ومجلات ودوريات علمية تساعد في إصلاحهم، فالمطالعة لها دور كبير في ملء وقت فراغ المساجين ودفع الأفكار السيئة التي قد تدور في ذهنهم[1].

ب- التهذيب: "للتهذيب أهمية في إصلاح المحكوم عليهم إذ يمهد لاندماجهم في المجتمع وتكيفهم بعد الإفراج، ولقد كان التهذيب دينيا في بادئ الأمر حيث انتشر في سجون الكنيسة ثم انتقل إلى السجون المدنية واتسع نطاقه ليشمل التهذيب الديني والتهذيب الخلقي".

التهذيب الديني: ويقصد به تعليم السجين الأمور الدينية وآداب الشريعة الإسلامية، ويقوم بعملية التهذيب الديني رجال الدين تعينهم الإدارة العقابية بشرط أن يكونوا أكفاء وقدوة حسنة، ويتم التهذيب الديني بوسائل عدة منها: تنظيم المحاضرات والدروس الدينية وإقامة الحفلات الدينية بالإضافة إلى تزويد مكتبة السجن بكتب ومجلات دينية حتى يستطيع السجناء الاطلاع عليها والاستفادة منها.

ج ــ التهذيب الخلقي: ويقصد به "إبراز القيم الأخلاقية للمحكوم عليهم وإقناعهم بها وتدريبهم على أن يستمدوا معايير السلوك في المجتمع ثم الالتزام بها"[2].

3.1- الرعاية الصحية والاجتماعية:

"ويقصد بأساليب الرعاية الصحية والاجتماعية للمساجين بيان ما يجب أن تبذله المؤسسة العقابية نحو الأفراد فيها باعتبارهم آدميين ووجوب مراعاتهم من الناحية الصحية والنفسية والاجتماعية"[3].

---

[1]- عبد القادر قهوجي وفتوح عبد الله الشاذلي، مرجع سابق، ص323.

[2]- نفس المرجع.

[3]- إسحاق إبراهيم منصور، **موجز في علم الإجرام وعلم العقاب**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1991، ص187.

والرعاية الصحية لا تقتصر على علاج المرضى المحكوم عليهم وإنما تشمل أيضا اتخاذ الاحتياطات اللازمة للوقاية من الأمراض التي يمكن أن تنتشر بين النزلاء، ومن هذا فإن الرعاية الصحية تأخذ أسلوبين: أسلوب وقائي، والآخر علاجي.

الأسلوب الوقائي: "الأساليب الوقائية للرعاية الصحية تستغرق كل ما يتعلق بحياة السجين داخل المؤسسة العقابية وتتمثل في مجموعة الاحتياطات والشروط التي يتعين توافرها في المؤسسة العقابية وفي المأكل والملبس الذي يقدم للسجين، إلى جانب الاهتمام بنظافته الشخصية، وإتاحة ممارسة الأنشطة الرياضية والترفيهية"[1].

2- المؤسسة العقابية:

من بين الشروط التي يجب توافرها في المؤسسة العقابية أن تكون واسعة تكفي عدد المسجونين، وتخصيص فيها أماكن معينة للنوم وأخرى للعمل وأخرى للأكل، وأن يكون للمؤسسة العقابية نوافذ تسمح بدخول الشمس والهواء النقي النظيف، هذا إلى جانب توفير مرافق صحية لعلاج المرضى وإجراء الفحوص والاختبارات المختلفة، كما يجب توفير أماكن خاصة لدورات المياه حتى يتسنى للسجناء قضاء حاجاتهم في أي وقت، بالإضافة إلى هذا يجب أن تكون كل هذه الأماكن نظيفة طوال اليوم.

- **الغذاء:** يجب أن يكون الطعام المقدم للسجناء نظيفا كافيا جيد الصنع تتوافر فيه جميع العناصر الغذائية الكاملة. هذا إلى جانب توفير مياه الشرب النقية لهم.

- **الملبس:** يرتدي كل سجين اللباس المخصص له، ويكون اللباس متناسب مع درجة الحرارة والبرودة كما أنه يتم تغييره على فترات مختلفة.

- **النظافة الشخصية:** كل سجين ملزم بتنظيف جسمه وملابسه، ولهذا السبب يجب توفر أماكن خاصة بالاستحمام مجهزة بمياه كافية تناسب حرارتها الظروف المناخية.

- **ممارسة الرياضة:** نظرا لما للرياضة من دور كبير في تقويم الجسم وحمايته من الأمراض فينبغي على المؤسسة أن توفر للمساجين أماكن خاصة لممارسة الرياضة على اختلاف أنواعها.

[1]- عبد القادر قهوجي، فتوح عبد الله الشاذلي، مرجع سابق، ص517.

- تقديم الرعاية الصحية الخاصة للحوامل: "تشمل الوقاية رعاية المحكوم عليها الحامل حتى لا تتعرض لأضرار صحية، ويتطلب وضع نظام للمعاملة العقابية خاصة بالمحكوم عليهن الحوامل. كذلك يسمح لهن بالانتقال إلى مستشفى عام عندما يقترب موعد الوضع، وأن تتم عملية الوضع داخل السجن إذا قرر الطبيب المشرف ذلك"[1].

الأسلوب العلاجي: إن العلاج من بين الأساليب المهمة والضرورية لمكافحة الظاهرة الإجرامية، فعلاج المجرم من المرض الذي دفعه إلى ارتكاب الجريمة يعني القضاء على الإجرام من جهة وتأهيل الجاني من جهة أخرى، فهو يعتبر حق السجين تلتزم به الدولة دون مقابل ولهذا السبب يجب أن يوجد داخل كل مؤسسة عقابية طبيب واحد على الأقل "مؤهل وملم بالطب النفسي وأن ينظم الخدمات الطبية بها على نحو وثيق الاتصال بالإدارة العامة للخدمات الصحية، ويكون للسجن المركزي طبيب "[2].

هذا إلى جانب توفير الأدوات والأجهزة الطبية اللازمة لعلاج المرضى من المحكوم عليهم. ويتم العلاج داخل المؤسسات العقابية بفحص المحكوم عليه أولا من الناحية النفسية والصحية فإذا وجده الطبيب مريضا بمرض نفسي أو عقلي أمر بنقله إلى مستشفى الأمراض العقلية تحت الحراسة، أما إذا وجده مريضا بمرض وبائي كالحمى ينقل إلى المستشفى المخصص لعلاجه. ويقوم الطبيب بتقديم التقارير الطبية لمدير السجن تتضمن كشف طبي يبين فيه حالة السجين الصحية.

3- الرعاية الاجتماعية: يعرفها "**جلال ثروت**" بأنها مساعدة النزيل على تقبل الحياة داخل السجن وتكيفه معها، وتوجيه النصح له في حل مشاكله بسبب الحياة الجديدة وكذلك تأهيله وإعداده للعودة إلى المجتمع مواطن صالح"[3].

وتنحصر أساليب الرعاية الاجتماعية في ثلاث طرق هي دراسة مشاكل السجين.

---

[1]- فوزية عبد الستار، مرجع سابق، ص397.

[2]- محمد صبحي نجم، **المدخل إلى علم الإجرام وعلم العقاب**، ط1، دار الثقافة، عمان، الأردن، 1998، ص104.

[3]- جلال ثروت، **الظاهرة الإجرامية**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997، ص278.

- تنظيم أوقات فراغهم – كفالة اتصالهم بالعالم الخارجي.

أ- دراسة مشاكل المحكوم عليهم:

تعدد المشاكل التي قد تحيط بالسجين وقد يكون مشاكل أسرية أو اقتصادية وقد تكون نتيجة نفسية، ومن هنا يبرز دور الأخصائي الاجتماعي والنفساني في وضع حلول لكل هذه المشاكل كالاتصال بأسرة السجين لفهم أساس المشكلة ثم تقديم المعونة ويد المساعدة لهم وبعدها يطمئن السجين بحالتهم، بالإضافة إلى ذلك يقوم الأخصائي بإزالة الأعراض النفسية للمحكوم عليه بإقناعه بفائدة المعاملة العقابية في تأهيله وإصلاحه حتى يتمكن من الاندماج بعد الإفراج عنه.

ب- تنظيم أوقات الفراغ للمحكوم عليهم:

يجب أن يقوم الأخصائي الاجتماعي بتنظيم استغلال أوقات فراغ السجناء، وما لهذا التنظيم من أهمية كبيرة "إذ يرجع إجرام بعض المنحرفين إلى إساءة استغلال أوقات فراغهم وتعويدهم على حسن استغلال هذا الوقت واستخدام إمكاناتهم المعطلة فيه قد يجنبهم تأثير واحدا من العوامل الدافعة إلى طريق الجريمة "[1].

ج- كفالة الاتصال الخارجي:

مما لا شك فيه أن رؤية السجين لأهله وأسرته وأصدقائه من الأمور التي تهدئه وتريح أعصابه، بالإضافة إلى أنها تجعله متلهفا للخروج من السجن، الأمر الذي يؤدي إلى تجاوبه مع التأهيل في حقبة زمنية قصيرة. ويتخذ الاتصال الخارجي صورتين هما:

د - السماح بزيارة السجين:

وهذه الزيارة محددة المدة فمثلا تكون مرة واحدة في الشهر بالنسبة للمحكوم عليهم بعقوبة طويلة المدة، وتكون مرة واحدة في كل أسبوعين بالنسبة للمحكوم عليهم بعقوبة قصيرة المدة، كما أن وقت الزيارة محدد بفترة قصيرة ربع أو نصف ساعة كأطول وقت وتتم هذه الزيارة تحت رقابة الإدارة العقابية[2].

---

[1]- فوزية عبد الستار، مرجع سابق، ص402.

[2]- اسحاق ابراهيم، مرجع سابق، ص191.

هـ - السماح بمراسلة السجين:

يمكن للسجناء تبادل مع أهلهم وأصدقائهم ولكن هذه المراسلات تخضع لرقابة الإدارة العقابية "حتى تتأكد أنها لا تتضمن معلومات تؤدي إلى الإضرار بالنظام العقابي من ناحية، وحتى يمكنها التعرف على مشاكل السجين من ناحية أخرى، فتعمل على حلها كلما أمكن ذلك مما يساعد على تأهيلهم[1].

4- الإدماج الاجتماعي للمفرج عنهم:

تنص الكثير من التشريعات على تقديم المساعدة الكاملة للمفرج عنهم بمجرد خروجهم من المؤسسة العقابية، والوقوف بجانبهم لتخطي كل المشاكل الاجتماعية ويقوم بهذه العملية أخصائيون اجتماعيون وهيئات وجمعيات ومنظمات المجتمع المدني عند إخبارهم من طرف الإدارة العقابية .

وتتخذ عملية الإدماج الاجتماعي عدة أشكال تتمثل في ما يلي:

- توفير مسكن مناسب للمفرج عنهم مع أسرتهم.

- منح المفرج عنهم مبلغ من المال نقدا سواء كان من عمله داخل المؤسسة العقابية أومن قبل الهيئات الاجتماعية.

- البحث لهم عن عمل ملائم وشريف.

- توفير العلاج للمرضى منهم .

- محاولة إقناع الرأي العام بضرورة الاهتمام بمشاكل المفرج عنهم وتقديم العون لهم ولاشك أن هذه الصورة وغيرها تعيد ثقة المفرج عنه في نفسه وفي شعوره بأنه مواطن لا يختلف.

5. أهمية الإدماج الاجتماعي للمساجين:

تبرز أهمية الإدماج الاجتماعي للمساجين في محاولة جعل الأفراد المفرج عنهم عاديين في المجتمع، وجعلهم يزاولون حياتهم اليومية دون تمييز أو تهميش بعد الإفراج عنهم، فمرحلة العزلة التي كان السجين يمر بها خلال فترة العقوبة والأوضاع التي عايشها والعلاقات التي كونها

[1]- نفس المرجع.

مع السجناء والقيم والأفكار التي حملها داخل السجن بمختلف أشكالها السلبية، وتعرف بثقافة السجن، أو المجتمع الثقافي للسجن.

بالإضافة إلى الصدمة التي يعيشها السجين بعد إفراج عنه في الأيام الأولى، وخاصة الحالة النفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والواقع الاجتماعي الذي تركه لفترة زمنية، يصعب على التكيف المباشر للمفرج عنهم، وقد أثبتت بعض الدراسات أن40%من المفرج عنهم عادوا لارتكاب الجريمة مرة ثانية بعد الأشهر الأولى من الإفراج كما يذكر[1].

وهذا ما يثبت إهمال عملية الإدماج الاجتماعي للمفرج عنهم وعدم متابعته من طرف الإدارة الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وكذلك عدم جدوى عقوبة السجين وسياسة الردع والقسوة إزاء مكافحة الجريمة، وكذلك وقوع أفراد أسر السجناء في الانحراف وارتكاب جرائم متنوعة وهذا ما أثبتته دراسة الباحث (محمد هلال ناجي، 2003) عن ارتكاب أفراد أسر السجناء لجرائم ممنوعة كالسرقة والمتاجرة بالمخدرات، ومن هنا تمكن أهمية الإدماج الاجتماعي للسجناء وفقا لسياسة معينة موضوعة من طرف الأشخاص المسئولين المختصين على هذه العملية[2].

6. مسؤولية الرعاية والإدماج الاجتماعي للمساجين:

إن مسؤولية تنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية وتحقيق أهدافها تكاد تنحصر على المؤسسات العقابية في حد ذاتها، حيث أن العاملين في المؤسسات العقابية والإداريين عليهم تحمل مسؤولية تقديم الرعاية الاجتماعية للمساجين ككل، من خلال مجموعة من الايجابيات التي تحققها المؤسسات العقابية بالرعاية الاجتماعية ومن بينها:

---

[1]- فؤاد السعيد، **سوسيولوجيا الجريمة في الوطن العربي**، المنتدى للدراسات والنشر، القاهرة، مصر،1994،ص37.

[2]- هلال، ناجي محمد سليم، **العنف في السجن: دراسة اجتماعية علي عينة من السجناء**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 18، العدد 36، رجب 1424 هـ / أكتوبر 2003،ص152.

* تعتبر المؤسسة العقابية أكثر خبرة في التعامل مع المساجين المفرج عنهم، وأكثر دراية بهم من جميع النواحي باعتباره قضى فترة زمنية تمكنهم من التعرف عليهم وجميع أحوالهم الشخصية والأسرية والاقتصادية.

* وجود علاقة بين الأخصائي الاجتماعي بالمؤسسة العقابية والمساجين وهذه العلاقة تساعد على الإدماج الاجتماعي للمفرج عنهم.

* إن تولي المؤسسة العقابية تنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية يساعد على توفير الجهد والوقت والأموال، إذ أن تولي جهات أخرى تنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية تعيق إجراء علاقات مهنية واجتماعية ونفسية جديدة وهذا يتطلب جهدا إضافيا وأموال ووقت أطول.

*إن قيام المؤسسة العقابية بدور الرعاية الاجتماعية وإدماج المفرج عنهم، يشعر المساجين بأن المؤسسة العقابية تقوم بدور إصلاحي وعلاجي لا بدور انتقامي عقابي.

7- مشكلات السجين بعد الإفراج عنه:

يواجه السجين بعد انتهاء مدة عقوبته حياة جديدة تكون في الغالب غريبة، وخاصة إذا كانت مدة سجنه طويلة فمجتمع السجن يختلف عن المجتمع العادي، فبعد فترة العقوبة يواجه المفرج عنهم عدة مشكلات قد تكون مادية، أو اجتماعية أو نفسية، هذا ما جعل الباحثين دراسة مشكلات السجين بعد الإفراج عنه، وقد اصطلح البعض على تسمية هذه المشكلات "أزمة الإفراج" أو "صدمة الإفراج"، وبعضهم يعتبرها مشكلة الحرية بعد السجن[1]، ومن خلال معرفة مشكلات المفرج عنهم يمكن تحديد دور المجتمع المدني بمختلف أشكاله، وخاصة الجهات المعنية أن تساهم في التخفيف منها بشكل كبير، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات العقابية، والأخذ بمراحل عمليات الإدماج .

وأبرز المشكلات التي تواجه السجين هي:

[1]- خليفة محروس، **رعاية المسجونين والمفرج عنهم وأسرهم في المجتمع العربي**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 1997، ص 77.

أ- تشتت الأسرة:

كثير من المسجونين يجدون صعوبات أسرية تبدأ بدخولهم للسجن، فقد تطالب بعض زوجات السجناء الطلاق بعد دخول الزوج المؤسسة العقابية، ففي دراسة للباحث (محمد هلال ناجي)، وجد أن 43% من زوجات المسجونين قمن بهجر منزل الزوجة أو طلبن الطلاق بسبب غياب الزوج "السجين"، وقد يصاحب ذلك غياب الأم مما يسبب في تصدع وانشقاق بناء الأسرة[1].

إن تشتت أفراد الأسرة من بين المشكلات التي تواجه السجين بعد الإفراج عنه، وهذا ما يتطلب من الجهات الرسمية وغير الرسمية المتمثلة في مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل في هذا المجال أن تعني باهتمام استشارة السجين أثناء مدة العقوبة، وذلك بالاتصال بأفراد الأسرة والتعرف على احتياجاتها المادية والاجتماعية والنفسية للأبناء، وذلك بهدف الحفاظ على تماسك الأفراد وعدم تصدع وانشقاق أسرة السجين.

ب- عدم تقبل المجتمع للمفرج عنه:

ونقصد هنا المجتمع العام والمجتمع الخاص، فمجتمعه الخاص الذي يبدأ بأسرته وينتهي بأفراد الحي الذي يعيش فيه، فقد لا يجد منه القبول والرفض والنفور منه، أو حتى التحذير من التعامل مع أفراد أسرته، أما المجتمع العام فهو سائر عموم الناس، ويتمثل ذلك في طبيعة التعامل الذي يواجهه منهم حين معرفتهم عنه بأنه خريج السجن، وهذه المعاملة السلبية تنعكس على نفسية المفرج عنه، وقد تدفعه للعودة مرة أخرى للجريمة بسبب بحثه عن مجتمع جديد يتقبله، ولن يجد في الغالب إلا رفقاء السجن.

ودلت دراسة (منصور عبد الله الروقي) أن نسبة 80% من المجرمين العائدين إلى الجريمة سببه الضغوط الاجتماعية التي واجهوها بعد خروجهم من السجن، بالإضافة إلى عدم تقبل المجتمع لهم وهذه المشكلة تتضح بشكل أكبر في المجتمعات الصغيرة "القرى"، وتقل آثارها في المجتمعات الكبرى " المدنية "حسب تقسيم دوركايم للمجتمعات "المجتمع العضوي والمجتمع

[1]- هلال، ناجي محمد سليم، مرجع سابق، ص150.

الآلي"[1]. وهذا ما أكدته دراسة (غازي رحيمي أحمد الجهني) أن نسبة 37.9 % من أفراد المجتمع يواجهون المفرج عنه برفض اجتماعي قاس، وهذا قد يدفعه إلى العودة للجريمة مرة ثانية[2].

إن النظرة السلبية للمفرج عنه من طرف المجتمع أو كما يسميها البعض "بالتحقير الاجتماعي "تولد العديد من المشاكل والصعوبات لدى الأشخاص المفرج عنهم، وقد تذهب الجهود المبذولة لإصلاح السجين وتأهيله والرعاية داخل المؤسسات العقابية بسبب رفض المجتمع لهم وعدم تقبلهم كأفراد في المجتمع، ويمكن القول أنه يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تساهم في إدماج المفرج عنه من خلال نشر الوعي لأفراد المجتمع بضرورة تقبل هذه الفئة كونها جزء من النسق العام، وكذلك محاولة تشجيعهم على الانخراط والانضمام إلى جمعيات ومنظمات تهتم بتنشيط وتثقيف الشباب وشؤون المجتمع. مما قد يسهل على الاندماج الاجتماعي للمفرج عنهم وفك عقدة الإفراج أو كما يسميها البعض "صدمة الإفراج".

ج- عدم العمل:

يعتبر العمل من إحدى المشكلات التي تواجه المفرج عنهم، وهذا ما قد يسبب الحصول على المال بطرق غير مشروعة، مما ينتج عنه العودة إلى الجريمة مرة ثانية، ولقد أظهرت بعض الدراسات العلمية التي أجريت لمعرفة اتجاهات المجتمع نحو تشغيل المفرج عنهم، أن المجتمع غير متقبل لهذه الفئة، إذ تبين أن 11 % من أفراد العينة المبحوثة وافقت على تشغيل المفرج عنهم، ويرجع ذلك إلى عدم الثقة فيهم أو الخوف من التأثير على سمعة العمل[3]، وقد تكون سبب في العودة إلى الانحراف مرة ثانية، وعليه لا بد من العمل على مواجهة هذه المشكلات والتقليل من حدتها وذلك بتوفير مناصب شغل للمفرج عنه وتقديم لهم بعض

---

[1]- منصور عبد الله الروقي، **المشاركة الأهلية التطوعية ومدي تكاملها في مجال الرعاية اللاحقة**، أطروحة (ماجستير)- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، السعودية،1995.ص124.

[2]- غازي رحيمي أحمد الجهني، **اتجاهات المجتمع السعودي نحو السجناء المفرج عنهم**، أطروحة (ماجستير)- المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، المعهد العالي للعلوم الأمنية، قسم العلوم الاجتماعية،السعودية،1994،ص216.

[3]- غازي رحيمي أحمد الجهني، مرجع سابق، ص216.

المال لسد حاجياته عند الإفراج، ففي الجزائر صرح المدير العام لإدارة السجون لجريدة الشروق "أنه تم توزيع آلات خياطة وطرز وحلاقة على 30امرأة من السجينات المفرج عنهن، حيث هذه المساعدة كانت متماشية مع برامج التكوين الذي تلقته السجينات طيلة فترة مكوثها في مؤسسات إعادة التربية" وأشار في نفس التصريح أنه "تم تشغيل 350 محبوس سنة 2006"[1].

د- تأثير العناصر الإجرامية:

قد يكون المفرج عنه تعرف على بعض الأشخاص المجرمين أثناء مدة العقوبة داخل السجن، وارتبط قبل دخوله السجن بمجرمين آخرين، وقد تحالف مع مجرمين جدد داخل السجن، لذلك يجد صعوبة كبيرة في التخلص من هذه العلاقات السابقة وخاصة العصابات الإجرامية ذات النشاط المستمر، ففي دراسة علمية للباحث (عبد الله السدحان) أظهرت أن 23 % من الأحداث المودعين في دور الملاحظة الاجتماعية استمرت علاقتهم بزملائهم الذين تعرفوا عليهم داخل الدور حتى بعد خروجهم منها، وهذا يعود بشكل كبير إلى الظروف السيئة التي قد يعيشها داخل المؤسسات العقابية[2].

هـ- الرقابة المستمرة للشرطة بعد الإفراج:

نجد أن هناك من الأفراد المفرج عنهم تمارس عليهم نوعا من الرقابة المستمرة من طرف الأجهزة الأمنية وخاصة الأفراد المتكرر إجرامهم، حيث قد تطول مدة هذه الرقابة أو تقصر بحسب نوع الجريمة، وهذا ما يسبب عائقا في التكيف الاجتماعي لهم، فكلما حدثت جريمة في منطقتهم تم استدعائهم إلى مراكز الشرطة للتحقيق والاستجواب، فهذا الإجراء المستمر من قبل الشرطة ضد المفرج عنهم يجعل الفرد لا ينفك عن ماضيه وتذكير الآخرين بأنه

[1]- زبير فاضل، **تنصيب المصالح الخارجية لإعادة الإدماج قريبا، جريدة الشروق**، العدد، 2006/12/02، الجزائر، ص08.

[2]- عبد الله بن ناصر السدحان، **الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم في التشريع الإسلامي والجنائي المعاصر**، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2006، ص294.

كان مجرما، مما يتسبب في لصقه بالمتهم الدائم في المجتمع، ومما قد يعود إلى الإجرام والانحراف من جديد.

و- الضعف النفسي والاجتماعي للمفرج عنه:

إن الحالة النفسية والظروف التي عاشها المفرج عنه أثناء مدة العقوبة لا يمكن تجاهلها أو نكران تأثيرها، فالعديد من الدراسات العلمية تؤكد أن السجين تظهر في شخصيته تغيرات نفسية متعددة، أفرزتها الظروف النفسية والاجتماعية داخل السجن مع وجود تباين بين السجناء في القدرة على التكيف مع الوضع الجديد ومدة العقوبة والخبرات السابقة للعائدين مرة ثانية وأكثر، فمن المؤكد أن هناك تغيرات نفسية تظهر على المفرج عنهم جراء وجود بيئة مهيأة لظهور العديد من الأمراض النفسية مثل: الاكتئاب، القلق، التوهم ...، وظهور العديد من التغيرات الانفعالية مثل: الإحباط، الخوف من المستقبل، فقدان الثقة بالنفس، التردد[1].

ومن خلال هذا ندرك أهمية توفير البيئة الاجتماعية الصالحة والرغبة في تغير الأوضاع الاجتماعية المسببة للانحراف .ونذكر أيضا مثال آخر هوما قامت به جمعية وقائية خاصة بالمنحرفين في مدينة وهران الجزائرية "اتحاد الأطباء الجزائريين" (فرع مدينة وهران) وسميت هذه الجمعية بالأطباء في الاستماع **les médecins à l'écoute** هدفها هو مساعدة فئات الأحداث المعرضين للانحراف (ذكور وإناث) أو المفرج عنهم، وذلك بالاهتمام بمشاكل هؤلاء وتقديم يد العون لهم والمساعدة الفعلية لهم قدر المستطاع عن طريق الاستماع أولا، ودراسة أوضاعهم على الطبيعة **au milieu ouvert** أي في عين المكان أوفي المحيط السكني والعائلي لهؤلاء الشباب وذلك بالذهاب أو الانتقال إلى مكان تواجدهم، وشمل ذلك كل الشبان المعرضين للانحراف أو الذين يعانون من مشاكل نفسية، اجتماعية، صحية، اقتصادية، دراسية .

[1]- عبد الله حسين الخليفة، **البناء الاجتماعي والجرائم المستحدثة**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 1998، ص155.

ومجال الرعاية اللاحقة في الجزائر يتضمن كافة المجلات الصحية والاجتماعية والمهنية والنفسية والوعظ والإرشاد، وقد تم إنشاء المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج التابعة لوزارة العدل، للإشراف على تنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية وإدماج السجناء. كما تم بعد تنظيم قانون السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين الصادر في 2005/02/06، تحت رقم: 04/05 في فصله الأول المتضمن الأحكام التمهيدية للمعاملة العقابية، حيث ينص على جعل العقوبة وسيلة لحماية المجتمع بواسطة إعادة التربية والإدماج الاجتماعي للمحبوسين[1].

سابعا- الاجراءات الميدانية للدراسة:

1- منهج الدراسة:

اعتبارا من أن موضوع البحث هو الذي يفرض نوع المنهج وأدواته، فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي في دراسة موضوع "دور المؤسسات العقابية في إعادة الإدماج الاجتماعي للمساجين" كون الدراسة تندرج ضمن الدراسات الوصفية التي تهتم بالكشف عن الحقائق الواقعة والمرتبطة بجماعة معينة من الأفراد، فهومن بين المناهج الأكثر انتشارا واستخداما في العلوم الاجتماعية، وذلك لاهتمامه بوصف الظواهر وصفا دقيقا ويعبر عنها كميا وكيفيا وتحليلها وتفسيرها بطريقة علمية، بهدف الوصول إلى استنتاجات موضوعية وعلمية تساهم في التعرف على الحقائق الغامضة.

2- مجتمع وعينة الدراسة:

وفي هذه الدراسة الحالية تم اللجوء حسب ظروف وإمكانيات الباحث إلى نوعين من أسلوب المعاينة، أي التعامل مع مجتمع الدراسة بكل أفراده مستخدما المسح الشامل، وأيضا أخذ عينة ممثلة من المجتمع الأصلي، وبالتالي فإن مجتمع هذه الدراسة يتكون من الأحداث المسجونين بمركز إعادة التربية، وعينة من المسؤولين المكونون في برامج الادماج الاجتماعي للأحداث وعددهم 8 أفراد.

[1]- وزارة العدل، **المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج**، مرجع سابق، ص08.

أما مجتمع الدراسة من الأحداث فقد اعتمد الباحث على المسح الشامل لهم والمقدر عددهم بـ71 حدثا، وقد استبعد الباحث بعض الأفراد الذين أودعوا بالمركز حديثا والمقدرة بـ 16 فرد، وبالتالي يصبح العدد الإجمالي للأفراد المبحوثين بـ55حدث جانح، يتراوح أعمارهم ما بين 16سنة إلى 19 سنة.

3- مجالات الدراسة:

أ- المجال الجغرافي: لقد تم إجراء الدراسة الميدانية بمركز إعادة التربية وإعادة الإدماج الاجتماعي للأحداث الجانحين ببلدية سطيف، وقد أنشئ سنة 1971،وبدأ عمله بصورة رسمية سنة 1975،وهويتسع لحوالي 110 أحداث وتكون مدة الإقامة فيه من 6 أشهر إلى أكثر من سنة، حيث أن هذه المدة تتحدد وفقا للأحكام التي يصدرها قاضي الأحداث .

ويتكون هذا المركز من عدة هياكل ومصالح منها ثلاثة مراقد سعة الواحدة منها 36 شخصا وقد تصل السعة الإجمالية إلى 110 أحداث، وتحتوي هذه المراقد على الخزانات ودورات المياه إلى جانب وجود مياه ساخنة للاستحمام، كما يتوفر المركز على ثلاثة أقسام للتدريس، وقاعة لعرض الأفلام، وثلاث ورشات قاعة للمطالعة ومكتبة تحتوي على 600 كتاب متنوعة ومخزن للمواد الغذائية ومغسل للثياب مجهز بلوازمه الضرورية من غسالات ومواد الغسيل، إلى جانب وجود عيادة طبية مجهزة، ومجموعة من غسالات ومواد ذوي المرض الخطير، بالإضافة إلى ساحة كبيرة مخصصة للتجوال خلال الفترات المخصصة لذلك، وبجوار هذه الساحة قاعة مخصصة لزيارة الأهل لذويهم السجناء. كما يضم المركز ملعباً صغيراً لمزالة النشاطات الرياضية.

كما يتوفر المركز على مكاتب إدارية لضمان سير النشاطات داخل المركز وهي مكتب خاص بمدير المركز والسكرتارية ومكتب المربي الرئيسي، إلى جانب مكتب الأخصائي النفساني ومكتب المقتصد، ومجموعة من المساحات الخضراء التي تحيط بالمركز من جميع النواحي، إلى جانب وجود مبنى خاص بالموظفين يحتوي على أربع شقق، ومسكن خاص بمدير المركز، ومن الناحية الظاهرية للمركز، يتميز بأسواره العالية وغلق المداخل الرئيسية بأبواب من حديد وأمام

المدخل الرئيسي كاميرا للمراقبة، كما أن تواجدها بواسطة حي مدينة الهواء الجميل، كما يوجد بمحاذاته المؤسسة العقابية المخصصة للكبار والإناث.

وما يلاحظ على هذا المركز أن شروط الرعاية الصحية والنظافة والخدمات الاجتماعية متوفرة داخل هذا المركز مما يساعد على القيام بمختلف برامج التأهيل والإدماج الاجتماعي لهم أثناء تواجدهم به.

ب- المجال الزمني: تم اجراء الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة ما بين شهر جانفي وفيفري 2017 مكنتنا من توزيع الاستمارات وإجراء المقابلات وملاحظة الوقائع والشواهد داخل المؤسسة العقابية بسطيف.

جـ- المجال البشري: انطلاقا منه يتم تحديد نوع العينة المطلوبة حيث يضم المجتمع الأصلي لمركز "إعادة التربية وإعادة الإدماج الاجتماعي للأحداث الجانحين "ويضم عدداً من المصالح الإدارية والبيداغوجية تسهر على تطبيق مختلف البرامج والنشاطات التعليمية والتكوينية والترفيهية .

فمن الناحية التنظيمية والبيداغوجية، يشرف على المركز مدير معين من طرف الجهات الوصية والذي من بين مهامه تسيير الإدارة وضمان سير النشاطات البيداغوجية، ويساعده في ذلك فرقة متخصصة تتكون من ثلاثة مربين قسم، أربعة حراس ليل أربعة مربي أفواج، أخصائي نفساني وهم مقسمون إلى ثلاثة أقسام . أما مصلحة الإدارة فتضم كلا من مصلحة العمال والأمانة والمقتصد والتمريض .

أما مجتمع الدراسة من الأحداث فقد اعتمد الباحث على المسح الشامل لهم والمقدر عددهم بـ71 حدثا، وقد استبعد الباحث بعض الأفراد الذين أودعوا بالمركز حديثا والمقدرة بـ 16 فرد، وبالتالي يصبح العدد الإجمالي للأفراد المبحوثين بـ55 حدث جانح، يتراوح أعمارهم ما بين 16سنة إلى 19 سنة.

4- أدوات جمع البيانات المستخدمة في الدراسة:

أ- الملاحظة: الملاحظة المعتمدة أثناء الزيارات الميدانية هي الملاحظة العلمية البسيطة المنتظمة.

ب- المقابلة: تم استخدام هذه الأداة في جمع المعلومات مباشرة مع المسؤولين في المؤسسة العقابية وأخص بالذكر المسؤول المكلف بالنشاط الرياضي والمكلف بالنشطات الثقافية والفنون والمكلف بالصحة النفسية والمكلف بالتكوين مهني والحرفي والمكلف بالتعليم، وتمحور موضوع هذه المقابلات حول الدور الذي تمارسه المؤسسة العقابية في إعادة الإدماج الاجتماعي للأحداث، وعن أهم الانجازات المحققة في هذا المجال، وعن الآفاق المستقبلية والمتوقع إنجازها في المراحل القادمة. وعليه تم بناء دليل المقابلة ضم عدداً من الأسئلة:

س1- ما هي البرامج التي تتبعها المؤسسة الهادفة إلى إعادة إدماج الأحداث؟

س2- هل يمتلك المدربون والمكونون المهارات والكفاءات اللازمة للتعامل مع الأحداث الجانحين في المركز؟

س3- هل استطعتم تحقيق أهدافكم من خلال البرامج التأهيلية والتعليمية في ممركز إعادة التربية وإدماج الأحداث؟

س4- ما هي العراقيل التي تواجه المدربين والمكونين وتحد من دورها في إدماج الأحداث؟

ج- الاستمارة:

اشتملت استمارة البحث مجموعة من الأسئلة موجهة للمبحوثين الأحداث المودعين بالمركز"، حيث تم تطبيقها عبر فترتين زمنيتين، الأولى بغرض تجريبها ووزعت على مجموعة من المبحوثين (25) استمارة تجريبية للمبحوثين الأحداث، حيث استفدنا من إجاباتهم وفي ضوئها حاولنا تعديل ما أمكننا تعديله في صياغة الأسئلة، ثم تم توزيع الاستمارة النهائية في فترة لاحقة وجمع ما أمكننا جمعه طبعا.

5- الأدوات الإحصائية (أساليب المعالجة الإحصائية):

أ- جداول التكرارات الإحصائية والنسب المئوية: وذلك لوصف خصائص أفراد عينة مجتمع الدراسة، وتحديد استجاباتهم من خلال المحاور الرئيسية التي تضمنتها أداتا الدراسة بواسطة

النسب المئوية. وكذا حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري: لقياس مدى التشتت في استجابات المبحوثين من خلال كل عبارة من عبارات المحاور الاستمارة و، معامل الارتباط (ألفا كرونباخ) وذلك لتحديد معامل ثبات أداتي الدراسة.

ب- صدق وثبات أداة جمع البيانات:

* **الصدق:** بعد التحقق من الصدق الظاهري للاستمارة، قام الباحث بتطبيق الأداة على المبحوثين الأحداث، حيث وزعت (25) استمارة على الأحداث وذلك لتحديد مدى التجانس الداخلي لأداة الدراسة، وذلك بحساب معامل الصدق الذاتي وبجذر معامل الثبات، وجاء معامل الصدق الذاتي لأداة الدراسة الخاصة بالأحداث الجانحين قد بلغ (0.92) وهو معامل صدق مرتفع ودال إحصائيا عند مستوى دلالة أقل من (0.01) مما يشير إلى التجانس الداخلي لعبارات ومحاور الاستمارة وبالتالي إمكان صدق النتائج التي يمكن أن تسفر عنها أداة الدراسة عند تطبيقها.

* **الثبات:** للتأكد من ثبات أداة الدراسة قام الباحث بإعادة الاختبار بتطبيقها على عينة الدراسة، وتم حساب ثبات أداتي الدراسة باستخدام معامل (**ألفاكرونباخ**)، حيث أن معامل الثبات لأداة الدراسة الخاصة بالأحداث الجانحين قد بلغ (0.86) وهو معامل ثبات مرتفع ودال إحصائيا عند مستوى دلالة أقل من (0.01) مما يشير إلى إمكان ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها أداة الدراسة عند تطبيقها.

ثامنا. نتائج الدراسة ومناقشتها:

****- النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية لأفراد العينة:**

* اتضح أن جميع أفراد المجتمع من المكونين والمربين في مرحلة الشباب (30 ـ 40 سنة) وهم حاصلون على شهادة الماجستير ومستوى التعليم الثالث ثانوي وخبرتهم العملية أقل من 14 سنة.

كما تبين أن أغلبية الأحداث الجانحين ممن هم في المرحلة العمرية 17-18 سنة ينحصر مستوى تعليمهم بين الابتدائي والمتوسط وأن نسبة الانحراف ترتفع في المرحلة العمرية16و18 سنة ثم تنخفض بشكل كبير في السن 19 سنة.

* كما تبين من خلال المستوى المعيشي للأحداث أن الظروف الاجتماعية وخاصة منها المادية كلها عوامل مسببة للانحراف والجريمة.

- نتائج الدراسة وفق محاور وتساؤلات الدراسة:

1- أظهرت الدراسة أن أهم الأساليب التي بتبعها المكونين والمربين في تعديل سلوك الأحداث الجانحين هي:

* تعديل عادات الحدث من خلال النصح والتوجيه والإقناع.
* تعزيز الثقة بالنفس من خلال التشجيع والتحفيز.
* تشجيع الحدث علي العمل مع بقية زملاءه.
* تعليم الحدث مهارات علمية وثقافية.
* مساعدة الحدث الاندماج في المجتمع كفرد صالح.

2- وبالنسبة لأهم الأساليب التي يتبعها المكونين والمربين في تعديل سلوك الحدث جاءت بدرجة ضعيفة جدا حول في أسلوب وهو يقوم المكونين والمربين بتشجيع العمل مع بقية الزملاء وذلك باتفاق أعلى من المتوسط حول أهمية هذا الأسلوب.

وهذه النتيجة تجيب على التساؤل الأول من تساؤلات الدراسة الخاص بالأساليب التي يتبعها المكونين والمربين الهادفة إلى تعديل سلوك الأحداث.

3- أظهرت الدراسة أن المكونين والمربين يتبعون جميع الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية الهادفة لإعادة إدماج الأحداث الجانحين في المجتمع(من وجهة نظر المكونين والمربين) وذلك بدرجة أعلى من المتوسط ما عدا نشاطين فقط وهما:

* تساعد المسرحيات الأحداث في تنمية سلوكيات جديدة.
* تعالج المسرحيات قضايا ومشكلات الأحداث.

4- وبالنسبة إلى الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية الهادفة التي يتبعها المكونين والمربين لإعادة إدماج الأحداث الجانحين في المجتمع وذلك بدرجة أعلى من المتوسط، ما عدا البرامج والأنشطة التعليمية والثقافية فقد اتفقت معها بدرجة أقل من المتوسط مما يدل على أن لكل البرامج والنشاطات دورا مهما في إعادة إدماج الأحداث الجانحين في المجتمع .

وهذه النتيجة تجيب عن التساؤل الثاني من تساؤلات الدراسة والذي يستفسر عن دور البرامج والأنشطة التي تتبعها المؤسسة العقابية في إعادة الإدماج الاجتماعي للأحداث.

5- كما أظهرت الدراسة أن المكونين والمربين يتبعون بعض المهارات والكفاءات التي تساعدهم على أداء أدوارهم (من وجهة نظر الاحداث) وذلك بدرجة أعلى من المتوسط، من بينها:

* توفر القدرة على كسب صداقة وثقة الحدث.
* توفر القدرة علي التأثير والإقناع.
* توفر القدرة على تطبيق الأنشطة والبرامج.
* توفر المؤهل العلمي للقيام بهذا الدور.
* الفهم الكامل والوعي لكل ما يقوم به في العمل.
* اتزان الشخصية والمرونة في المعاملة.
* القدرة على التأقلم والتكيف مع الظروف الجديدة.

6- وبالنسبة لتوفر المهارات والكفاءات لدى الكشافين والتي تساعدهم على أدوارهم، وذلك بدرجة أعلى من المتوسط، مما يدل على أن أفراد المكونين والمربين لديهم المهارات والكفاءات اللازمة للأداء أدوارهم وإعادة إدماج الأحداث الجانحين في المجتمع.

وهذه النتيجة تجيب عن التساؤل الثالث من تساؤلات الدراسة والذي يستفسر عن مدى توافر الكفاءات والمهارات لدى المكونين والمربين والتي تساعدهم على أداء أدوارهم بفعالية.

7- وأظهرت الدراسة كذلك أن هناك عراقيل ومشكلات تواجه المكونين والمربين وتحد من أداء أدوارهم بفعالية حيث يرى أفراد مجتمع الدراسة من المكونين والمربين أن أهم الصعوبات التي تواجههم هي:

* عدم توفير الإمكانيات المادية وخاصة المالية منها.

* الوقت المخصص لتطبيق الأنشطة والبرامج غير كافي.

* صعوبة متابعة الحدث بعد الإفراج عنه.

* نقص التدريبات والدورات التكوينية للتعامل مع الأحداث.

واتضح من البيانات أن هذه الصعوبات تحد من أداء المكونين والمربين لأدوارهم بدرجة متوسطة.

8- أما عن الحلول المقترحة لتحقيق الاندماج الاجتماعي في المؤسسات العقابية كانت كالتالي:

* توفير الإمكانيات المادية وخاصة المالية وتكثيف الأنشطة التربوية والتثقيفية للأحداث

* تهيئة السجين بعد الافراج من الناحية النفسية للاندماج الاجتماعي.

* توفير بيئة مناسبة تساعد على القيام بالدور الإيجابي المكونين والمربين.

* تفعيل المنافسات الثقافية والتربوية والرياضية بالحوافز والجوائز للأحداث.

القيام بدورات تدريبية للمكونين والمربين لتطوير إمكاناتهم ومهاراتهم في التعامل مع الأحداث.

* فتح المجال للجمعيات والمنظمات للمشاركة في اعادة ادماج السجين أثناء مدة العقوبة وبعدها.

*** قائمة المراجع:**

أولا: الكتب:

1. أحسن مبارك طالب، **العمل الطوعي لنزلاء المؤسسات الإصلاحية**، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الإنسانية، الرياض، السعودي، 2000 .
2. إسحاق إبراهيم منصور، **موجز في علم الإجرام وعلم العقاب**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1991.
3. جلال ثروت، **الظاهرة الإجرامية**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997.
4. خليفة محروس، **رعاية المسجونين والمفرج عنهم وأسرهم في المجتمع العربي**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 1997.
5. عباس أبوشامة، **جرائم العنف وأساليب مواجهتها في الدول العربية**، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003.
6. عبد الله بن ناصر السدحان، **الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم في التشريع الإسلامي والجنائي المعاصر**،ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2006.
7. عبد الله حسين الخليفة، **البناء الاجتماعي والجرائم المستحدثة**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 1998.
8. علي عبد القادر قهوجي وفتوح عبد الله الشاذلي، **علم الإجرام والعقاب**، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1998.
9. فؤاد السعيد، **سوسيولوجيا الجريمة في الوطن العربي**، المنتدى للدراسات والنشر، القاهرة، مصر، 1994.
10. فوزية عبد الستار، **مبادئ علم الإجرام والعقاب**،ط5، درا النهضة العربي للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1985.
11. محمد شلال العاني، علي حسن طوالبه، **علم الإجرام والعقاب**، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، 1998.
12. محمد صبحي نجم، **المدخل إلى علم الإجرام وعلم العقاب**، ط1، دار الثقافة، عمان، الأردن، 1998.
13. نظير فرج مينا، **الموجز في علم الإجرام والعقاب**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1993.

ثانيا: المجلات والجرائد:

1. وزارة العدل، **المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج**، مجلة رسالة الإدماج، العدد الثاني، الجزائر، أوت 2005.

2. هلال، ناجي محمد سليم، **العنف في السجن: دراسة اجتماعية علي عينة من السجناء**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 18، العدد 36، رجب 1424 هـ / أكتوبر 2003.

3. زبير فاضل، **تنصيب المصالح الخارجية لإعادة الإدماج قريبا**، جريدة الشروق، العدد، 2006/12/02، الجزائر.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

1.منصور عبد الله الروقي، **المشاركة الأهلية التطوعية ومدي تكاملها في مجال الرعاية اللاحقة**، أطروحة (ماجستير)-جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، السعودية، 1995.

2.غازي رحيمي أحمد الجهني، **اتجاهات المجتمع السعودي نحو السجناء المفرج عنهم**، أطروحة (ماجستير)-المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، المعهد العالي للعلوم الأمنية، قسم العلوم الاجتماعية، السعودية، 1994.